

أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية- دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية-

د. شريط حسين الأمين  
جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر

د. زغبة طلال  
جامعة محمد بوضياف المسيلة/ الجزائر

**Abstract :**

The purpose of this study is to clarify the role of internal audit in the measurement of the quality of financial data, internal audit is considered effective in the establishment to improve the quality at the level of financial statements, A questionnaire was prepared for a sample of companies to respond to questions in this regard and concluded that internal audit plays an important role in measuring the quality of financial data through the contribution of the Auditor, Provide accounting and accurate information through its independence within the institution and continue to increase its effectiveness Of its services, which improve the financial statements.

**Keywords:** Internal Audit, Financial Statements, Quality of Financial Information.

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية، حيث يعتبر وجود تدقيق داخلي فعال بالمؤسسة من شأنه أن يعزز من تحقيق الجودة على مستوى القوائم المالية ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على ثلاثة محاور أساسية حيث تناول المحور الأول والثاني الجانب الخاص النظري للدراسة والمتعلق بالإطار النظري للتدقيق الداخلي والقوائم المالية ومعايير الجودة التي تحكمها، أما الفصل الثالث فخصص للدراسة الميدانية من أجل اختبار فرضيات الدراسة وبالتالي استخلاص النتائج وهذا عن طريق تصميم استبيان والذي وجه إلى عينة من المؤسسات قصد الحصول على آراء وإجابات تخدم هذا الموضوع، وتم التوصل إلى أن للتدقيق الداخلي دور هام في قياس جودة القوائم المالية وذلك من خلال مساهمة المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا راجع إلى استقلالته داخل المؤسسة بالإضافة إلى استمراره بزيادة كفاءة وفعالية خدماته والتي تمكن من تحسين للقوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الداخلي، القوائم المالية، جودة المعلومات المالية.

**مقدمة**

عرف العالم تطورا كبيرا في المجال الاقتصادي خاصة بعد التحولات الاجتماعية والسياسية، وخاصة الاقتصادية التي شهدها بيئة الأعمال، فكانت لهذه التحولات أثارا مباشرة على المحيط الاقتصادي للمؤسسات الاقتصادية، فهذا التطور مس حجم المؤسسات الاقتصادية التي أصبحت تتميز في وقتنا الحاضر بكونها أكبر حجما وتعدد وظائفها، هذا ما دفع بالمؤسسة للاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي نظرا لما يلعبه من دور في تزويد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة بمعلومات متماز بالدقة.

للتدقيق الداخلي أهمية خاصة بالنسبة لكل المؤسسات فيما يتعلق بقياس الجودة، حيث تؤكد مختلف أنظمة الجودة على أهمية التدقيق الداخلي كأداة هامة للإدارة في مراقبة تطبيق معايير الجودة والتأكد من فعاليتها.

من هنا يبرز دور التدقيق في التأثير على قياس جودة القوائم المالية، حيث أنه ونظرا للتطورات المستمرة في نظم المعلومات وما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وتبويبها كمعلومات يمكن أن تتحقق فيها معايير الجودة تعود بالفائدة على مستخدميها، لذا كان لا بد من التأثير على صحة ومصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية للمؤسسات كما إن انشغالات المستخدمين للقوائم المالية لا تكمن في سهولة الحصول عليها فحسب بل تتعدى إلى جودة تلك المعلومات التي يحصلون عليها وذلك من خلال توفر خاصيتين أساسيتين هما الملائمة والموثوقية.

**الإشكالية الرئيسية**

على ضوء ما تقدم تبلور معالم إشكالية البحث التي يمكن صياغتها وتحديدتها في التساؤل الرئيس التالي: ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية؟

**التساؤلات الفرعية**

وبغرض الإحاطة بجوانب الموضوع ومعالجة هذه الإشكالية تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:  
- ماهي أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية؟

- كيف يتم قياس جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

- كيف يتم تحقيق جودة القوائم المالية؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: يساهم التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تقترح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التدقيق الداخلي وظيفته ضرورية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية فهو يساعد على تحسين أدائها وترشيد قراراتها.

الفرضية الثانية: يتم قياس جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من العوامل.

الفرضية الثالثة: تتحقق جودة القوائم المالية من خلال آلية التدقيق الداخلي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في:

- نظرا لمكانة وظيفته التدقيق الداخلي في المؤسسات والأهمية البالغة لها من خلال الدور الهام الذي تلعبه، لتحقيق نزاهة ومصداقية القوائم المالية المتعلقة بالتسيير والمحاسبة، إلى جانب احترام التشريعات والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية.
- التدقيق الداخلي يعتبر كأداة إدارية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها إذا حسن استغلاله بحيث يعمل على تقييم نظام التدقيق الداخلي من أجل كشف نقائصه و إدراج مجموعة من التصحيحات الممكنة، وبالتالي فهو يساهم في تحسين الأداء التسييري للمؤسسة.
- تتمحور هذه الدراسة على تقديم نتائج عملية يمكن للمؤسسات الاستفادة منها في معالجة جوانب الضعف الموجودة في نظام التدقيق الداخلي المستخدم من أجل قياس جودة القوائم المالية والتقارير المقدمة لأطراف ذات المصلحة.
- أهداف الدراسة: من الأهداف التي تسعى إليها الدراسة هي:
  - الوقوف ميدانيا على دور المدقق الداخلي ومساهمته في قياس جودة القوائم المالية مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسة.

- معرفة الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في لقوائم المالية لتحسين أداء المؤسسة .

- محاولة التطرق إلى أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسات الاقتصادية.

- التعرف على الجوانب الهامة لآلية التدقيق الداخلي ومدى الاستفادة منه في قياس جودة القوائم المالية.

منهج الدراسة: جمع البحث بين كل من المنهجين الاستنباطي والاستقرائي.

المنهج الاستنباطي: من خلال الكتب العلمية والمجلات، والمادة العلمية المتاحة على شبكة الانترنت والتي توفر معلومات أهمية التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية.

المنهج الاستقرائي: من خلال إجراء دراسة ميدانية لدراسة أهمية التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية بالمؤسسات الاقتصادية من خلال توزيع استمارات استبيان على عينة من المؤسسات الاقتصادية.

## I- التدقيق الداخلي

### I-1- التطور التاريخي للتدقيق الداخلي

إن تطور التدقيق يظهر تعدد وتنوع أشكال ومجال التدقيق الذي انحصرت أهدافه في المراحل الأولية في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية ليصبح أعم وأوسع لإجراء وسائل إيصال النتائج.

يرجع بداية الاهتمام بالتدقيق الداخلي إلى إنشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1941 (of Internal Auditors Institute) وهذه الخطوة يمكن اعتبارها الخطوة الأساسية في مجال التجسيد المهني للتدقيق الداخلي، حيث ساهم منذ إنشائه في تطوير التدقيق الداخلي واتساع نطاق الانتفاع بخدماته وقد عمل المعهد على تدعيم وتطوير التدقيق الداخلي عن طريق بذل الجهود المختلفة.

حيث تم في عام 1947 إصدار أول قائمة تتضمن مسؤوليات التدقيق الداخلي

معهد المدققين الداخليين، وفي عام 1957 تم إصدار أول قائمة معدله (IIA) صادر عن

لمسؤوليات التدقيق الداخلي.

عام 1964 تم اعتماد دليل تعريف التدقيق الداخلي على أنه تدقيق للأعمال والسجلات، تتم داخل المنشأة بصفة مستمرة أحيانا وبواسطة موظفين متخصصين لهذا الغرض ويختلف نطاق وأهداف التدقيق الداخلي كثر في المؤسسات المختلفة، وتعتبر أحد الجهود الفعالة لمعهد

التدقيق الداخلي على صعيد التطور المهني للتدقيق الداخلي قيامه بوضع مجموعة من المعايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي حيث تم تشكيل لجان عام 1974 لدراسة واقترح إطار متكامل لمعايير الأداء المهني في التدقيق الداخلي.

وفي عام 1977 لدراسة انتهت اللجان من أعماله وقدمت تقريرا بنتائج دراساتها، وتم التصديق النهائي على هذه المعايير في المؤتمر الدولي السابع والثلاثين في فرانسكو عام

1978 وبحق فإن هذه المعايير التي تم إقرارها من غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد التدقيق الداخلي والجهات التابعة له تعد بمثابة ولادة وبزوغ مهنة جديدة<sup>1</sup>.

#### مفهوم التدقيق الداخلي

عرف معهد المدققين الداخليين في أمريكا في آخر تعديل لمعاييرها 2004 التدقيق الداخلي بأنه " نشاط مستقل وموضوعي ذو طبيعة استشارية مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ويساعد التدقيق الداخلي المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال انتهاج مدخل موضوعي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة، وعمليات التحكم المؤسسي<sup>2</sup>.

كما عرف بأنه " نشاط تقييبي مستقل تقوم به الإدارة أو القسم داخل المؤسسة مهمته فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا. كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى<sup>3</sup>.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التدقيق الداخلي بأنه وظيفة أو نشاط تقييبي مستقل يقوم به قسم أو مصلحة داخل المؤسسة من أجل القيام بعملية فحص وتقييم مختلف القوائم المالية وتقييم أداء الإدارات يحكم من خلالها المدقق على وضعية المؤسسة.

#### أهداف التدقيق الداخلي

تطورت أهداف التدقيق الداخلي مع تطور بيئة الأعمال واختلف مفهومه بحيث يمكن من التمييز بين الأهداف التقليدية والأهداف الحديث<sup>4</sup>:

1-الأهداف التقليدية: قد انحصرت في المراحل الأولى في اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب وضاق نطاقه في العمليات المالية، أي التحقق من سلامة السجلات والبيانات المالية، بعدها حدث تطور منطقي لأهداف التدقيق الداخلي لتشمل نشاط تقييبي ووقائي وإنشائي إلا أن هذه النظرة قد تطورت وأصبحت ذات صبغة تأكيدية واستشارية لإضافة قيمة للمؤسسات.

2-الأهداف الحديثة: كما حددتها نشرة المعايير الدولية 1999 المتعلقة بالممارسة العملية للتدقيق الداخلي، واعتبرت هدفه الأساسي هو لمساعدة جميع أعضاء المؤسسات على تادية عملهم بفاعلية، ويتم ذلك من خلال قيام التدقيق الداخلي بتزويدهم للتحليلات والتقويمات والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تهم الأنشطة التي يتم مراجعتها.

ويتم تحقيق هذا الهدف عن طريق مجموعة من الأعمال:

مراجعة وتقييم فعالية وكفاية الرقابة المالية والرقابة على العمليات الأخرى والعمل على جعلها أكثر فاعلية وبتكلفة معقولة.

- التحقق من مدى الالتزامات بسياسات المؤسسات وخططها واجرائاتها الموضوعية .
  - التحقق من مدى وجود الحماية الكافية لأصول المؤسسات من جميع أنواع الخسائر .
  - التحقق من إمكانية الاعتماد أو الوثوق بالبيانات الإدارية.
  - تقويم نوعية الأداء المنفذ على مستوى المسؤوليات التي كلف العاملون بالقيام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسين عمليات المؤسسة وتطويرها.
  - رفع الكفاءة الإنتاجية عن طريق التدريب باقتراح اللازم منها
  - إجراء الدراسات والاختبارات الخاصة ببناء على طلب الإدارة.
- وظائف التدقيق الداخلي: تنقسم وظائف التدقيق الداخلي إلى:

#### الوظيفة الأولى: الفحص

يعني مفهوم الفحص تدقيق الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من الآتي<sup>5</sup>:

- دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية، ومدى إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية.
- إن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، وإنها محاطة بالحماية الكافية من السرقة والإهمال.
- اختبار الرقابة الداخلية خاصة بما يتعلق بالفصل بين وظيفة الاحتفاظ، ووظيفة التنفيذ، ووظيفة المحاسبة.
- تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل تنفيذ العمليات، بحيث يدقق كل موظف عمليات الموظف الذي قبله، وبما لا يؤدي إلى تكرار الأعمال.

### الوظيفة الثانية: التقييم

تعد وظيفة التقييم امتداداً لتدقيق الأحداث المالية، لذا فإن مفهوم التقييم يتضمن التأكد من أن كل جزء من نشاط المؤسسة موضع رقابة. ولذلك فإن تحقيق هذه الوظيفة يكون من خلال تأسيس برنامج للتدقيق الداخلي من خلال الخريطة التنظيمية وليس من خلال التقارير المالية، لذا فإن برنامج التدقيق الداخلي يجب أن يتضمن الخطوات التالية:

- تحديد الأهداف العامة التي تضعها الإدارة العليا للقسم موضوع الدراسة.
- تجميع البيانات المالية المتعلقة بتنظيم القسم.
- تحليل القسم إلى جزئيات.
- تقييم أعمال القسم والكشف عن أوجه الضعف أو عدم الكفاية لتلافيا، وكذلك أوجه القوة لتنميتها أو الكفاية.
- مقارنة النتائج التي توصل إليها بالأهداف.

### جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها

يمكن الاعتماد على القوائم المالية في أخذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية، مما يعطي ثقة لدى المستخدمين، ولهذا يتم التعرف على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها.

### مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

الجودة كمصطلح يقصد بها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته، وقد عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه استناداً إلى الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، كذلك المسؤولين عن القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية لأهدافها ومن أهم الصفات لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية نجد: الملائمة، القابلية للتحقيق، التحرر من التحيز، القابلية للقياس الكمي<sup>6</sup>.

كما تعرف الجودة هي مدى قدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة<sup>7</sup>.

اذن جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ما تحققه من منفعة للمستخدمين، وذلك من خلال خلوها من التحريف والتضليل وأن تكون معدة في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية.

### 2- خصائص جودة المعلومات المحاسبية

تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية فيما يلي<sup>8</sup>:

1.1.2. الملائمة: يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساسها أكثر رشداً من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاث دعائم هي:

1.1.2.1. التوقيت أو زمنية المعلومة: يقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها.

2.1.2. التغذية العكسية: يقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية وتصحيح التوقعات السابقة لتلك الأعمال.

3.1.2. القدرة على التنبؤ: يقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

2.2. الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها: وتتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر

والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل وبصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

3.2. القابلية للمقارنة: وتتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل وبصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

4.2. الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى: يقصد بذلك الثبات في القياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية، ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معينة ولكن يعني الثبات في تفسير هذه الطريقة أو السياسة.

### 3. مساهمة التدقيق الداخلي في قياس جودة القوائم المالية

1.3. أهمية تدقيق القوائم المالية: باتت الحاجة في وقتنا الحالي أكثر إلحاحاً مما كانت عليه في السابق نظراً لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين<sup>9</sup>.

كما يكمن دور التدقيق في ما يلي:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية التي تخضع للتدقيق والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- دعم القدرات التنافسية للمؤسسات من خلال توافر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة، والارتقاء بجودة المنتجات، وزيادة حصة المؤسسة التسويقية.
- عدم مطالبة البنوك والمقرضين للمؤسسات بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.

دور التدقيق الداخلي في قياس وتحسين جودة القوائم المالية: يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال<sup>10</sup>:

- يعمل التدقيق الداخلي على حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاماً ورئيساً خصوصاً وأن المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلاً من الفحص الكامل، وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحيي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.
- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على قوائم مالية خالية من الأخطاء.
- يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على قوائم مالية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.
- يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجحها النظام المحاسبي في المؤسسة.

### الدراسة الميدانية

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار نتائج التحليل الإحصائي الذي تم التوصل إليه عند إجراء الدراسة الميدانية، من خلال أداة القياس (الاستبيان) التي تم إعدادها مسبقاً وتعديلها وفق ملاحظات المحكمين، حيث تم توزيع الاستبيانات على عينة من المؤسسات الاقتصادية منتقاة عشوائياً من ولايتين وهي المسيلة، برج بوعريج.

### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أفراد مؤهلين للقيام بأعمال التدقيق الداخلي وهم الذين يمارسونه بشكل مباشر أو غير مباشر، لذا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الميدانية اختيار عينة من المؤسسات الاقتصادية تكون محل الدراسة من خلال انتقاء عشوائي لعدد من المؤسسات الموجودة في ولايتين وهي ولاية المسيلة، ولاية برج بوعريج.

ومن خلال هذه العينة المنتقاة من المؤسسات الاقتصادية تم توزيع الاستبيانات على الموظفين المكلفين بمهنة التدقيق الداخلي والتابعين للإدارة المالية والمحاسبية في المؤسسة حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 51 استبيانة موزعة على 51 موظف وقد استردت منها 45 استبانة وكانت موزعة وفق للجدول التالي:

جدول رقم(01): الاستبيانات الموزعة على عينة من المؤسسات الاقتصادية

النسبة المئوية	الاستبيانات المسترجعة	الاستبيانات الموزعة	البيان
58	26	30	مؤسسات ولاية المسيلة
42	19	21	مؤسسات ولاية برج بوعريج
100	45	51	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية

### التصميم الإحصائي وأساليب تحليل البيانات

بناء على طبيعة الدراسة وما تتطلبه من اختبار دقيق لأسلوب تحليل البيانات لاسيما الاستخدام الأمثل للأساليب الإحصائية التي تتناسب مع منهجية الدراسة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها، وبعد أن تم تفرغ وتحليل الاستبيان بالاعتماد على برنامج الحزمة إصدار رقم 22 ، وبناءا عليه فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) المستعملة في هذه الدراسة:

1. التكررات والنسب المئوية.
2. اختبار الثبات (الفا كرونباخ).
3. قياس صدق الاتساق بين محاور الاستبيان عن طريق معامل الارتباط بيرسون.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات افراد عينة الدراسة.
5. اختبار كالمجروف -سميرنوف (لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1-Sample K-S)

6. اختبار (One Sample test) ويعد هذا الاختبار قاعدة قرار قبول أو رفض الفرضيات الموضوعية في هذه الدراسة حسب مقياس ليكرت الخماسي مع بعض التعديل في العبارات (t) بما يخدم أهداف الدراسة.

### أولا: ثبات الاستبيان

تم تقدير ثبات الاستبيان على العينة الاختيارية باستخدام معامل ألفا كرونباخ وذلك لان هذه الطريقة تسعى إلى قياس معامل التباين الداخلي بين إجابات أفراد مجتمع الدراسة، وتعتبر القيمة مقبولة إحصائيا لمعامل ألفا كرونباخ إذا بلغت % 65 فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فإنها تعتبر ضعيفة، وهذا يعني أن الاختبار يستخدم بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها فهذا الاختبار يعتبر من أكثر الأساليب استخداما للتأكد من درجة التجانس للأداة المعتمدة في الدراسة، وفي هذا الاختبار سنقوم باستنتاج معامل ألفا كرونباخ بالنسبة لعناصر الاستبيان الموضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (02): معاملات الثبات للمحاور (الفاكرونباخ)

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ للثبات
الأول	أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة	9	0.974
الثاني	عوامل قياس جودة القوائم المالية	7	0.771
الثالث	مدى تحقق جودة القوائم المالي من خلال أداة التدقيق الداخلي	8	0.788
	جميع المحاور	24	0.791

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

نلاحظ في الجدول رقم (02) الذي يبين درجة ثبات الاستبيان بناء على حساب معامل - ألفا كرونباخ- بالنسبة للاستبيان ككل قد بلغت %0.791 وهي نسبة تتعدى % 0.65 أي درجة المعقولية والثبات لأداة القياس عالية أما بالنسبة لمحاور الدراسة فقد بلغت بالنسبة %0.97 للمحور الأول أما بالنسبة للمحور الثاني فقد بلغت نسبة معامل الثبات 0.771 % أما بالنسبة للمحور الثالث فقد بلغت %0.788 وهو ما يدل على أن الاستبيان ومحاوره يتمتع بمعامل ثبات عال.

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي كالمجروف - سمرنوف أو Kolmogorov-Smirnov Test

(Tests de normalité): تم استخدام الاختبار الطبيعي لمعرفة مدى إتباع فقرات الاستبيان للتوزيع الطبيعي، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول التالي:

الجدول رقم (03) اختبار التوزيع الطبيعي لمحاور الاستبيان

المحاور	Kolmogorov-Smirnov
المحور الأول A	رقم t المعنوية Sig 0.05 قيم المحور
المحور الثاني B	0.184
المحور الثالث C	0.250
	0.139

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية- د. زغبة طلال د. شريط حسين

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، نجد أن قيمة Sig لكل محور أكبر من 0.05 وهي ذات مستوى دلالة إحصائية وهذا يعني أن فقرات الاستبيان تقرب بشكل كبير من التوزيع الطبيعي.

اختبار فقرات محاور الاستبيان وصحة الفرضيات

سنقوم بدراسة وتحليل المحاور الثلاث من الاستبيان.

أولاً:الاتجاه العام لفقرات المحور الأول:سنطرق في ما يلي مدى استجابة أفراد العين لعناصر المحور الأول، وهو ما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول رقم (04):الاتجاه العام لفقرات الاستبيان للمحور الأول

المحور الأول: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة				
الرتبة	الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة
4	موافق بشدة	0.55	4.22	تولي مؤسستكم اهتمام لعملية التدقيق الداخلي
9	موافق	0.52	4.15	يعمل التدقيق الداخلي على حماية أصول المؤسسة
6	موافق بشدة	0.85	4.20	يساعد التدقيق الداخلي على تحديد نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة
8	موافق	0.52	4.15	يقوم المدقق الداخلي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة
1	موافق بشدة	0.56	4.33	يقدم المدقق الداخلي المعلومات للإدارة العليا بشكل دقيق ومنظم لاتخاذ قراراتها
5	موافق بشدة	0.58	4.20	يتمتع المدقق الداخلي بالاستقلالية في عمله
3	موافق بشدة	0.53	4.20	يستخدم المدقق الداخلي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية
2	موافق بشدة	0.47	4.22	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية
7	موافق	0.42	4.15	يؤخذ بتوصيات المدقق الداخلي في كافة النواحي المالية والمحاسبية والفنية
	موافق بشدة	0.52	4.20	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

فيما يتعلق بمحور أهمية التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، يتضح من الجدول رقم (04) أن المتوسط الحسابي المرجح العام لفقرات المحور الأول هو 4.20 وانحراف معياري 0.52 فهي تقع ضمن مجال الموافقة مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد الدراسة حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدة وهذا لتحديد التأثير، والتي قدرت في مجموعتها على مقياس موافق، حيث أظهرت نتائج المحور الأول والمتعلق بأهمية التدقيق الداخلي، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين.

❖ اختبار صحة الفرضية الأولى

- الفرضية العدم H0: لا يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.
- الفرضية البديلة H1: يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة ضرورية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية.

- T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر ب 1.684

- إيجاد T المحسوبة

الجدول رقم (05) نتائج اختبار T.test للفرضية الأولى

Test sur échantillon unique			
المحور الأول	Valeur de test = 2.8		
	T المحسوبة	Sig. (bilatéral)	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
	23.12	.000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

أهمية التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية - دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية- د. زغبة طلال د. شريط حسين

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (23.12 < 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ، ودرجة حرية  $V=44$  ومنه نستدل على أن التدقيق الداخلي يعتبر وظيفة ضرورية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية. ثانيا:الاتجاه العام لفقرات المحور الثاني: سنتطرق إلى مدى استجابة أفراد العينة لعناصر المحور الثاني وهو ما يبينه الجدول التالي: الجدول رقم (06):الاتجاه العام لفقرات الاستبيان المحور الثاني

المحور الأول: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة				
الرتبة	الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة
4	موافق	0.50	4.13	تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية وصفا كاملا للأوضاع المالية للمؤسسة
3	موافق	0.40	4.13	تشتمل المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية على الحياد (الخلو من التحيز)
5	موافق	0.65	4.13	يؤدي إعداد القوائم المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي إلى توفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية
7	موافق	0.49	4.10	تمتاز القوائم المالية المستخدمة لديكم بالدقة
2	موافق بشدة	0.54	4.20	يمكن القيام بعملية مقارنة للقوائم المالية لعدة فترات
1	موافق	0.44	4.20	يتم إتاحة المعلومة عند الطلب وفي الوقت المناسب
6	موافق	0.34	4.10	القوائم المالية التي يتم إعدادها يمكن الاستفادة منها بشكل مهم وواضح من قبل غالبية الأطراف ذات المصلحة
		0.48	4.14	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

يتضح من خلال الجدول رقم (06) والذي يتمحور حول عوامل قياس جودة القوائم المالية هو 4.14 وانحراف معياري 0.48، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدة وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت مجموعتها على مقياس " موافق"، حيث أظهرت نتائج المحور الثاني والمتعلق بعوامل قياس جودة القوائم المالية، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين بأن جودة القوائم المالية لها أهمية كبيرة داخل المؤسسة.

#### ❖ اختبار صحة الفرضية الأولى

- الفرضية العدمية H0: لا توجد عوامل لقياس جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.
- الفرضية البديلة H1: توجد عوامل لقياس جودة القوائم المالية في المؤسسات
- T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر ب 1.684
- إيجاد T المحسوبة

الجدول رقم (07) نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية

Test sur échantillon unique			
المحور الثاني	Valeur de test = 2.8		
	T المحسوبة	Sig. (bilatéral)	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
	26.01	.000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (26.01 < 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 عند مستوى معنوية  $\alpha=0.05$  ، ودرجة حرية  $V=44$  ومنه نستدل على أن هناك عوامل لقياس جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية. ثالثا:الاتجاه العام لفقرات المحور الثالث: سنتطرق في مايلي مدى استجابة أف ارد العينة لعناصر المحور الثالث والجدول الموالي يبين ذلك:



الجدول رقم (08):الاتجاه العام لقرارات الاستبيان للمحور الثالث

المحور الأول: أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة				
الرتبة	الاتجاه	الانحراف	المتوسط	العبارة
2	موافق بشدة	0.50	4.20	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد أن القوائم المالية تم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتفق عليها
4	موافق بشدة	0.58	4.20	يساهم المدقق الداخلي في إعطاء معلومات محاسبية دقيقة وهذا ارجع إلى استقلاليتها داخل المؤسسة
1	موافق بشدة	0.51	4.22	تساهم المؤهلات الفنية والعلمية لدى المدقق الداخلي في تفعيل عوامل جودة القوائم المالية
8	موافق	0.54	4.13	يوفر المدقق الداخلي في تقريره معلومات خالية من التحيز تزيد في ثقة مستخدمي القوائم المالية
5	موافق بشدة	0.58	4.20	يقوم المدقق الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته والتي تمكنه من تحسين القوائم المالية
6	موافق بشدة	0.58	4.20	التدقيق الداخلي له دور في جعل القوائم المالية تعبر عن الأحداث الخاصة بها بصورة صادقة
7	موافق بشدة	0.58	4.20	يتوفر لدى المدقق الداخلي فهم لطبيعة عمل المؤسسة وتحديد مناطق الخطورة المحتملة مما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية
3	موافق بشدة	0.50	4.20	يتمكن المدقق الداخلي من الوصول إلى السجلات والأشخاص المناسبين لأداء واجبه دون قيود مما يساهم في تحسين جودة القوائم المالية
	موافق بشدة	0.54	4.61	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

يتضح من خلال الجدول رقم (08) والذي يتمحور أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة هو 4.61 وانحراف معياري 0.54، مما يدل على عدم وجود تباين كبير بين آراء أفراد عينة الدراسة، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال على حدا وهذا لتحديد درجة التأثير، والتي قدرت مجموعتها على مقياس " موافق بشدة" حيث أظهرت نتائج المحور الثالث والمتعلق بأهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة، أن هناك تأييد من قبل أغلبية المستجوبين بأن هناك أهمية للتدقيق الداخلي في المؤسسة.

❖ اختبار صحة الفرضية الثالثة

- الفرضية العدم H0 : لا تتحقق جودة القوائم المالية من خلال آلية التدقيق الداخلي.
- الفرضية البديلة H1 : تتحقق جودة القوائم المالية من خلال آلية التدقيق الداخلي.
- T الجدولية: عند مستوى المعنوية 0.05 يقدر ب 1.684
- إيجاد T المحسوبة

الجدول رقم (07) نتائج اختبار T.test للفرضية الثانية

Test sur échantillon unique			
المحور الثالث	Valeur de test = 2.8		
	T المحسوبة	Sig. (bilatéral)	Intervalle de confiance de la différence à 95 %
	20.53	.000	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات (SPSS) إصدار 22

بما أن T المحسوبة أكبر من T الجدولية (20.53 < 1.684) فإننا نرفض الفرضية العدمية H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 عند مستوى معنوية  $\alpha = 0.05$  ودرجة حرية  $V = 44$  ومنه نستدل بأنه تحقق جودة القوائم المالية من خلال آلية التدقيق الداخلي.

## الخاتمة

من خلال التعرض لموضوع التدقيق الداخلي كأداة لقياس جودة القوائم المالية، وذلك بإبراز المساهمة الفعالة التي يلعبها التدقيق الداخلي في قياس وتحسين مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وكذا الخدمات التي يقدمها في حماية أصول المؤسسة. ومنه فإن التدقيق الداخلي هو تلك الوظيفة المستقلة التي تمارس بكل موضوعية وفي جميع مجالات وظائف المؤسسة، والتي ترمز بصفة عامة إلى فحص مدى صحة القوائم المالية التي تصل إلى المسؤولين وتعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المؤسسات الاقتصادية.

وبالتالي فإن التدقيق الداخلي يبرز الآليات الأساسية لإعطاء الضمان لمستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال الرأي الفني المحايد الذي يصدر عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية.

كما تم الوصول إلى أن المعلومات أصبحت مصدرا رئيسيا لحياة المؤسسة واستمراريتها ولها تأثير على قدرتها في المنافسة، والبقاء في مجال الأعمال لذلك تفيد هذه المعلومات بشكل كبير وفعال متخذ القرار، ومنه يجب على المؤسسة القيام بتدقيق وقياس القوائم المالية وذلك من أجل تحسين جودتها، وبعد إجراء الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ للتدقيق الداخلي أهمية كبيرة داخل المؤسسات الاقتصادية وتكمن هذه الأهمية في:
  - كون التدقيق الداخلي يعمل على حماية أصول المؤسسة
  - يساعد التدقيق الداخلي على تحديد نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة
  - يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من صحة المعلومات الواردة في القوائم المالية
- ❖ توجد عوامل لقياس جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل هذه العوامل في:
  - تقدم المعلومات المحاسبية المعبر عنها في القوائم المالية وصفا كاملا للأوضاع المالية للمؤسسة.
  - يؤدي إعداد القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي إلى توفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية.
- ❖ تتحقق جودة القوائم المالية من خلا آلية التدقيق الداخلي وذلك من خلال ما يلي:
  - يقوم المدقق الداخلي بالتأكد أن القوائم المالية يتم إعدادها وفق للمبادئ المحاسبية المتفق عليها.
  - يوفر المدقق الداخلي في تقريره معلومات خالية من التحيز تزيد من ثقة مستخدمي القوائم المالية
  - يقوم المدقق الداخلي باستمرار بزيادة كفاءة وفعالية وجودة خدماته التي تمكنه من تحسين القوائم المالية.

## المراجع المستخدمة

- <sup>1</sup> - خلف عبد الله الواردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية، الطبعة الأولى، 31-30 مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 30-31
- <sup>2</sup> - 2012، ص 99، 1- حسن عبد الكريم سلوم، التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93
- <sup>3</sup> - 2- وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي، بدون طبعة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص 11.
- <sup>4</sup> - خلف عبد الله الواردات، مرجع سابق، ص ص 64-65
- <sup>5</sup> - أحمد حلبي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، 2009، ص 2
- <sup>6</sup> - رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 189
- <sup>7</sup> - مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة كلية التجارة 2009، ص 27، للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد 02، المجلة رقم 46
- <sup>8</sup> - مؤيد محمد الفضل وآخرون، المحاسبة الإدارية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 415
- <sup>9</sup> - مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص 23
- <sup>10</sup> - محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 13